اطلاق المشتق مما ثبت سمعا اتصافه بمعناه واشعر بالجلال ولم يوهم نقصا وان لم
يرد به توقيف فنبه المص بقوله فانه اي فان الشان انه لم يرد في السمع اي في الكتاب بوجه
والسنة ما يسوغ اطلاقه اي اطلاق اسم الجسم والجوهر ليجوز اطلاقه على قول القائلين
بالاشتقاق في الاسماء وهم المعتزلة والقاضي ابو بكر من ايمتنا فامتنع اطلاقه عندهم
لفقدان هذا الشرط وقد نبه على انتفا الشرط الثاني معه ايضا بقوله ولانه شرطه
اي شرط القول بالاشتقاق في الاسما عند القائلين به بعد السمع اي بعد اتصافه
تعالى سمعا بالمعنى الذي هو ماخذ الاشتقاق ان لا يوهم اطلاقه نقصا وكل من
شرطي الاطلاق منتف اما الاول فلان المعنى الحقيقي لكل من الجسم والجوهر محال على
الباري تعالى ولم يرد سمعا اتصافه بماخذ اشتقاق المعنى مجازا الواحد منهما واما
الثاني فنبه على انتفايه بقوله واسم الجسم يقتضيه اي النقص من حيث اقتضا
الافتقار الى اجزائه التي يتركب منها وهو اي الافتقار اعظم مقتضيات الحدوث وقد اعتبر
على قول الاشتقاق ايضا ان يكون في اللفظ الذي يطلق على الباري اشعار بالاجلال
والتعظيم وبه يتبين محل النزاع بين القائلين بالتوقيف والقائلين بالاشتقاق كما في
المقاصد وهو ما اتصف الباري تعالى بمعناه ولم يرد اذن به ولا منع منه ولا
من مرادفه وكان مشعرا بالجلال من غير وهم اخلال واحترز بكونه مشعرا بالجلال
عن اطلاق نحو الزارع والرامي فانه لا يجوز اطلاقه مع ورود قوله تعالى انتم تزرعونه
ام نحن الزارعون وقوله وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى اذا تقرر ذلك وانه لا
يجوز اطلاق لفظ الجسم فمن اطلقه فهو عاص بذلك الاطلاق بل قد كفره بعضهم يعني
ركن الاسلام في فتواه فيمن اطلق عليه تعالى السبب والعلة الى اخر كلامه وهو اي اسم م
التكفير لمن اطلقه اظهر من عدم التكفير له فان اطلاقه اياه حال كونه مختارا للاطلاق وغير
مكره عليه بعد علمه بما فيه من اقتضا النقص استخفاف بجناب الربوبية والاستخفاف به

كفر وفاقا ولما ثبت انتفا الجسمية بالمعنى المذكور ثبت انتفا لوازمها وهو الاتصاف بالكيفيات
المحسوسة بالحس الظاهر والباطن من اللون والرايحة والصورة والعوارض النفسانية
من اللذات والالم والفرح والغم ونحوها فليس سبحانه بذي لون ولا رايحة ولا صورة ولا
شكل ولا متناه ولا حال في شي ولا محل له ولا متحد بشي ولا تعرض له لذة عقلية ولا
حسية ولا الم كذلك ولا فرح ولا غم ولا غضب ولا شي مما يعرض للاجسام لانه لا
يعقل من هذه الامور الا ما يخص الاجسام وقد ثبت انتفا الجسمية وانتفا الملزوم
يستلزم انتفا لازمه المساوي ولان هذه الامور تابعة للمزاج المستلزم للتركيب
المنافي للوجوب الذاتي ولان للبعض منها تغيرات وانفعالات وهي على الباري تعالى
فما ورد في الكتاب والسنة من ذكر الرضا والغضب والفرح ونحوها يجب التنزيه
عن ظاهره على وفق ما سياتي في الاصل الثامن **الاصل السادس** انه تعالى ليس عرضا
واستدل من وجهين الاول ما تضمنه قوله لان العرض هو ما يحتاج الى الجسم
وفي الاقتصاد او الجوهر في تقومه اي في قيام ذاته وتحققه فيستحيل وجوده قبله
ضرورة استحالة وجود ما يتوقف وجوده على شي قبل ذلك الشي والله تعالى قبل كل شي
وموجده كما ثبت بالادلة السابقة والثاني ما تضمنه قوله لانه تعالى موصوف بالحياة
والعلم والقدرة وغيرها مما سنبينه كالارادة والخلق وليس العرض كذلك اذ لا تعقل
هذه الاوصاف الا لموجود قايم بنفسه وقد تحصل من اول الاصول الى هنا ان العالم
كله جواهر واعراض وقوله جواهر بيننا والاجسام لانها جواهر مولفة وانه تعالى
موجود قايم بنفسه ليس جوهرا ولا عرضا بل ذاته مخالفة لسائر الذوات فلا يشبه
وجه شيا ولا يشبهه شي كما قال الله تعالى ليس كمثله شي اي ليس مثله شي لا مناسبة وبرا
والمراد من مثله ذاته المقدسة كما في قولهم مثلك لا يفعل كذا على قصد المبالغة في نفيه
بطريق الكناية فانه اذا نفي عمن يناسبه ويسد مسده كان نفيه عنه اولى وقيل

Copyright © King Saud University